مخالفته لقانون حيازة الاسلحة — خمسة أجهزة لاسلكية مهياة لاستخدامها في الاعمال التخريبية .

وقد كان المسئول القيادي الافرنجي حلقة اتصال مع الارهابيين الذين قاموا بالهجوم على الفريق الاوليمبي الاسرائيلي في ١٩٧٢/٩/٥ والذي أعلنت « ايلول الاسود » مسئوليتها عنه . وقد كان عكرمة عفاني ، على سبيل المثال ، مسئولا سياسيا في فتح سنة ١٩٧٠ وفي نفس الوقت المسئول الاول من الكنفدرالية في المانيا الاتحادية.

الاتحاد العام لطلبة فلسطين يدعم منظمة ايلول الأسود الارهابية صراحة ففي جريدتهم التنظيمية (الثورة) الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢ نشر دون تحفظ بيان لمنظمة ايلول الاسود يشرح ويبرر في صفحات طويلة خطف احدى طائرات شركة سابينا الى اللد في ١٩٧٢/٥/٨ ويناشد بالقيام بنشاطات « ثورية » اخرى .

اما جريدة (الاتحاد) الصادرة عن اللجنة التنفيذية لاتحاد عام طلبة فلسطين في القاهرة فقد نشرت في ديسمبر ١٩٧١ ان « الابطال » الاربعة الذين قتلوا رئيس الوزراء الاردني وصفي التل هم مؤسسو منظمة ايلول الاسود والتي يصل عدد اعضائها ٥٠٠ عضو « وهم متفرقون في جميع انحاء العالم لافناء جميع الخونة والعملاء الذين يريدون الاضرار بالثورة الفلسطينية » .

٣—١—٢—٤ علاوة على مراعاة القلق الذي يمكن تفهمه في صفوف الشعب بسبب الاعمال الارهابية لمنظمات مثل ايلول الاسود ونشاطات ودعايات منظمات فلسطينية راديكالية قليلة العدد مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين فان هذه الاعمال والدعاية يمكن ان تهدد العلاقة السلمية المنشودة بين الشعب الالماني وحوالى ٥٠٤٠٠٠ عربي يعيشون في المانيا الاتحادية ويحترمون القانون ، وهذا قد يشكل خطرا على الامن العام في المانيا الاتحادية .

٣—٢ بما انه من الثابت ان الاتحاد العام لطلبة فلسطين يهدد الامن الداخلي لالمانيا الاتحادية فمن الممكن اذن تطبيق قانون الحظر حسب البند ٣ فقرة ١ والفقرة الاولى من البند ١٤ و١٥ من قانون الاتحادات (تهديد مصالح هامة اخرى لالمانيا الاتحادية ، مخالفة للهدف او العمل ضد قانون العقوبات والعمل ضد فكرة التفاهم بين الشعوب) .

بعد هجوم الارهابيين اثناء الالعاب الاولمبية في ميونخ بتاريخ ١٩٧٢/٩/٥ أعلن مرارا عن ضربات قادمة في المانيا . ويجب ان يؤخذ بالحسبان ان الارهابيين الفلسطينيين الذين يدعون أنفسهم مكافحين للتحرير سوف يحاولون تدبير وتنفيذ أعمال عنف في المانيا الاتحادية والتي سوف تعتمد على الاتحاد العام لطلبة فلسطين . ويزيد من هذا الخطر ان الاتحاد يخفي اعماله عن المسئولين الالمان ، ولان الدعاية لاستخدام العنف كوسيلة سياسية وتمجيد الارهاب بين اعضائه يزيد الارض اخصابا لاعمال ارهابية وحمايتها والتدبير لها ولازالة العقبات وضمان استمرار العمليات الاخرى .

وهذا لا يتعارض مع التحفظ العلني الذي أعلن عنه الاتحاد العام لطلبة فلسطين لان ذلك كان صوريا . كما وتوجد دلائل على ان هذا لم يحدث الا لوضع موانع امام السلطات الالمانية حتى لا تحظر هذه المؤسسات .

لهذا يحظر الاتحاد العام ويحل . هذا القرار يعتبر في صالح العرب المقيمين في المانيا الاتحادية — بصرف النظر عن بعض الراديكاليين — لكي لا يتاثر التعايش السلمي بينهم وبين الشعب الالماني بسبب نشاطات مثل تلك الخاصة بالاتحاد، او عن طريق توجيه النقد لهم بدون تمييز .

وطبقا للبند ٣ فقرة ٢ من قانون الاتحادات سوف يسلك هذا السبيل من قبل السلطات في المقاطعات.

٥ — أمر مصادرة الاملاك والاستيلاء عليها يخضع لبند ٣ الفقرة ١ .

٦ — التنفيذ الفوري للحظر والحل وكذلك الاستيلاء على الاملاك هو في الصالح العام (بند ٨٠ الفقرة ٢ رقم ٤ من قانون تنظيم الادارة) . وبهذا فقط يمكن استحالة تنظيم ضربات قادمة من الاتحاد الذي يعتبر قاعدة اساسية وتنظيمية ومنطقية لاعمال الارهابيين الاجانب .